

المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 17

"عقود التأمين"

1. مقدمة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين" في عام 2017 ليدخل في حيز النفاذ في 2021/1/1، وهو بديلاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 4 والذي يحمل نفس الاسم أيضاً.

إن المعيار الجديد لديه القدرة على توفير مدخلات أكثر دقة وقدرة على المقارنة في الموازنات العامة لشركات التأمين والقدرة على تحقيق الأرباح بما يحسن من فهم المستثمر للقطاع، ويتفق معظم المحللون على أن معدل شفافية محاسبة شركات التأمين أكثر وضوحاً في هذا المعيار.

2. الهدف Objective

يضع هذا المعيار مبادئ الإعراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

3. النطاق Scope

يجب على المنشأة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (17) على:

أ. عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين، التي تصدرها.

ب. عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.

ج. عقود الإستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية Discretionary Participation Features التي

تصدرها، شريطة قيام المنشأة أيضاً بإصدار عقود التأمين.

4. تجميع عقود التأمين Combination of Insurance Contracts

يمكن لمجموعة أو سلسلة من عقود التأمين المبرمة مع الطرف الآخر المقابل نفسه أو طرف مقابل ذي صلة أن تحقق تهداف لتحقيق أثر تجاري عام، وبهدف إعداد تقرير عن جوهر مثل تلك العقود، قد يكون من الضروري التعامل مع مجموعة أو سلسلة العقود ككل. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحقوق أو الإلتزامات في عقد من العقود لا أثر لها سوى الإلغاء التام للحقوق أو الإلتزامات الواردة في عقد آخر مبرم في ذات الوقت مع نفس الطرف المقابل، فإن الأثر المجمع عندها هو عدم وجود أي حقوق أو إلتزامات.

5. فصل المكونات عن عقد التأمين

Separating Components from an Insurance Contract

أ- قد يحتوي عقد التأمين على مكون واحد أو أكثر، من شأنه أن يقع ضمن نطاق معيار آخر فيما لو كان عقداً منفصلاً. فمثلاً، قد يحتوي أحد عقود التأمين على مكون إستثمار أو مكون خدمة (أو كليهما). ويجب على المنشأة في هذه الحالة اتباع ما يلي لتحديد مكونات العقد والمحاسبة عنها:

- يجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لتحديد ما إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يستلزم فصلها، وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حالة وجودها.
- فصل أي مكون استثمار عن عقد التأمين المضيف A Host Insurance Contract في حالة، فقط في حالة، كان ذلك المكون قابل للتمييز بذاته.

6. مستوى تجميع عقود التأمين

Separating Components from an Insurance Contract

- يجب على المنشأة تحديد محافظ لعقود التأمين. وتضم المحفظة عقوداً تخضع لمخاطر متشابهة وتدار تلك المخاطر معاً. ومن المتوقع أن يكون للعقود التي تتعلق بنوع معين من منتجات التأمين مخاطر متشابهة ومن ثم يكون من المتوقع أن توجد هذه العقود في نفس المحفظة في حالة إدارتها

7. الإعراف Recognition

يجب على المنشأة الإعراف بمجموعة لعقود التأمين التي تصدرها اعتباراً من أي من التواريخ (الآجال) التالية أيهما أسبق (أيهما يأتي أولاً):

- أ. من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.
- ب. من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة.
- ج. من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة من المتوقع خسارتها، بالنسبة لأي من مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها.

8. القياس عند الإعراف الأولي Measurement on Initial Recognition

عند الإعراف الأولي، يجب على المنشأة قياس مجموعة عقود التأمين بمجموع ما يلي:

- أ. التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، التي تتضمن جميع ما يلي:
 - تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.
 - تسوية تبين أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بقدر عدم تضمين تلك المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. و
 - تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية.

ب. هامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin) يمثل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم الإعتراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة. أي يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بالإعتراف به عندما تقدم الخدمات في المستقبل.

9. تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية Estimates of Future Cash Flows

يجب على المنشأة أن تدخل ضمن قياس مجموعة عقود التأمين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، يجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بمستوى تجميع أعلى ثم تخصيص التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الناتجة لمجموعات العقود المنفردة. ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

- أ- أن تتضمن، بشكل غير متحيز، جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما حول مبالغ تلك التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكيدها. وللقيام بذلك، يجب على المنشأة تقدير القيمة المتوقعة (أي المتوسط المرجح الاحتمال) لنطاق النتائج المحتملة بالكامل.
- ب- أن تعكس وجهة نظر المنشأة، شريطة أن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية ذات صلة متسقة مع أسعار السوق لتلك المتغيرات.
- ج- يجب أن تظهر التقديرات أثر الظروف السائدة في تاريخ القياس، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمستقبل في ذلك التاريخ.
- د- أن تكون واضحة فيجب على المنشأة تقدير التعديل الخاص بالمخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى، كما يجب على المنشأة تقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية، ما لم يكن من الأفضل الجمع بين هذين التقديرين.

10. معدلات الخصم Discount Rates

يجب على المنشأة تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بتلك التدفقات النقدية. ويجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الموضحة في البند رقم (9) السابق تستوفي المتطلبات التالية:

- أ. أن تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين.

ب. أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها (إن وجدت) للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين، من حيث على سبيل المثال التوقيت والعملة والسيولة.

ج. أن تستبعد أثر العوامل التي تؤثر على مثل تلك الأسعار السوقية الممكن مشاهدتها Observable Market Prices، ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.

11. تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية

Risk Adjustment for Non-financial Risk

يجب على المنشأة تعديل التقدير الخاص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والناشئة عن المخاطر غير المالية.

12. القياس اللاحق Subsequent Measurement

أولاً: يجب أن تكون القيمة الدفترية لأية مجموعة من مجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة ثانياً: يجب على المنشأة الاعتراف بالدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية ثالثاً: يجب على المنشأة إثبات الدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية للإلتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة (التي حدثت خلال الفترة):

13. هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin

يمثل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة المالية الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم الاعتراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة.

14. العقود المثقلة بالأعباء (المتوقع خسارتها) Onerous Contracts

يكون عقد التأمين عقداً متوقعاً خسارته في تاريخ الإثبات الأولي إذا كان (مجموع التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقود المخصصة للعقد + أي تدفقات نقدية للاستحواذ على عقود التأمين تم إثباتها في السابق + أي تدفقات نقدية ناشئة عن العقد في تاريخ الإثبات الأولي) تشكل صافي تدفق نقدي صادر أو سالب. أي مجموع التدفقات الصادرة أقل من مجموع التدفقات الناجمة عن العقد ممثلة بالأقساط التأمينية. ويجب على المنشأة وضع هذه العقود في مجموعة منفصلة عن العقود

15. منهج تخصيص أقساط التأمين Premium Allocation Approach

يجوز للمنشأة تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستخدام منهج تخصيص أقساط التأمين إذا توفر أحد الشرطين التاليين عند نشأة المجموعة:

أ- أن تتوقع المنشأة بشكل معقول أن مثل هذا التبسيط من شأنه أن يقدم قياساً للإلتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة لا يختلف جوهرياً عن القياس الذي كان سيتم التوصل له عملاً بالمتطلبات الواردة في البند رقم (8) آنفاً.

ب- أن تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة (بما في ذلك التغطية الناشئة عن جميع أقساط التأمين ضمن حدود العقد) سنة واحدة أو أقل.

16. عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها Reinsurance Contracts Held

القياس Measurement

يجب على المنشأة استخدام افتراضات متسقة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة (مجموعات) عقود التأمين الأساس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة أن تضمن في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها أثر أي خطر من مخاطر عدم الأداء من جانب مصدر عقد إعادة التأمين، بما في ذلك آثار الضمان الرهنى والخسائر الناشئة عن النزاعات.

17. عقود الإستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية

لا يحتوي عقد الإستثمار الذي به ميزات المشاركة الاختيارية على تحويل مخاطر التأمين المهمة. وبناءً عليه، يتم تعديل المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 والمتعلقة بعقود التأمين لتطبيقها على عقود الإستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية وفقاً لما يلي:

- أ- يكون تاريخ الاعتراف الأولي في العقد هو تاريخ دخول المنشأة طرفاً في العقد.
- ب- تم تعديل حدود العقد بحيث تكون التدفقات النقدية في حدود العقد إذا كانت ناتجة عن إلتزام جوهري للمنشأة بتسليم نقد في تاريخ حالي أو مستقبلي. ولا يقع على المنشأة أي إلتزام جوهري بتسليم نقد إذا كانت تمتلك القدرة العملية على تحديد سعر للوعد أو المقابل بتسليم النقد وكان ذلك السعر يُظهر تماماً مبلغ النقد المتعهد به وما يرتبط به من مخاطر.

18. إلغاء الإثبات Derecognition

يجب على المنشأة إلغاء إثبات عقد التأمين فقط في حالة توفر واحدة مما يلي:

- أ- انتهاء العقد، أي عند انقضاء الإلتزام المحدد في عقد التأمين أو
- ب- الوفاء به أو
- ج- إلغائه.

19. العرض في القوائم المالية

أولاً: العرض في قائمة المركز المالي

يجب على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي المبلغ الدفترى لمجموعات:

- أ- عقود التأمين المصدرة التي تعتبر أصولاً.
- ب- عقود التأمين المصدرة التي تعتبر إلتزامات.
- ج- عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها التي تعتبر أصولاً.
- د- عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها التي تعتبر إلتزامات.

ثانياً: الإثبات والعرض في قائمة (قوائم الأداء المالي)

يجب على المنشأة تقسيم المبالغ المثبتة في قائمة (قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر)

المسماة قائمة (قوائم الأداء المالي) إلى ما يلي:

- أ- نتيجة خدمات التأمين والتي تشمل إيراد التأمين ومصرفات خدمات التأمين.
 - ب- دخل أو مصرفات تمويل التأمين.
- ويجب على المنشأة عرض دخل أو مصرفات عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها بشكل منفصل عن مصرفات أو دخل عقود التأمين المصدرة.

20. الإفصاح Disclosure

■ يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بما يلي:

أ- المبالغ المثبتة في قوائمها المالية بشأن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17.

ب- الإلتجاهات المهمة، والتغيرات الطارئة على تلك الإلتجاهات، التي جرت عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17.

ج- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17.

■ يجب على المنشأة تجميع المعلومات مع بعضها أو تقسيمها بحيث لا يتم التغطية على المعلومات المفيدة سواءً بإدراج كمية كبيرة من التفاصيل غير المهمة أو بالجمع بين بنود ذات خصائص مختلفة.

■ هناك العديد من الإفصاحات التفصيلية واردة في هذا المعيار يمكن الإطلاع عليها من خلال نفس المعيار.